حالـــة ســـكان العـــالم ٢٠١٤

قوة ١,٨ بليـون: المراهقـون والشبـاب وتغييـر صـورة المسـتقبـل

تقرير حالة سكان العالم ٢٠١٤ وجميع المواد المتصلة به محظور نشرها حتى الساعة ٠١:٠٠:٠٠ (١٢:٠١ صباحاً) بتوقيت غرينتش ، يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ .

الشباب مهمون لأسباب شتى . فهم مهمون لأن عدداً غير مسبوق منهم ، وهو ١,٨ مليون ، يعيشون اليوم ولأنهم سيشكلون ويقودون مستقبلنا في العالم . وهم مهمون لأن لهم حقوقاً أصيلة من حقوق الإنسان لابد من الوفاء بها .

ومع ذلك ، ففي عالم تشغله هموم الكبار ، غالباً ما يجري إغفال الشباب . وهناك نداءات عالية بتصحيح هذا الاتجاه على وجه الاستعجال لأن فيه خطراً على الشباب والاقتصادات والمجتمعات عموماً . والشباب بما يشكلونه اليوم من أعداد كبيرة قد ينظر إليهم نظرة خاطئة على أنهم يشكلون تحدياً داهماً ، أو استنزافاً للموارد الشحيحة ، أو ينظر إليهم النظرة الصحيحة باعتبارهم مهندسي التحول التاريخي في رفاه البشر .

الشباب هم مستقبلنا

إن وجود أكبر كتلة من الشباب بين السكان على الصعيد العالمي سيكون له بالغ الأثر على جميع جوانب مستقبلنا المشترك ، ويمكن أن يهيئ عالماً أفضل للجميع . ويمكن لهذا الأثر أن يكون إيجابياً للغاية إذا تمكن الشباب من تنمية قدراتهم ، وتيسرت لهم فرص الحصول على التعليم والصحة ، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية ، ووجدوا الفرص التي تمكنهم من بلوغ آمالهم الموعودة من خلال العثور ، مثلاً ، على العمل اللائق .

وفي ظل جميع السيناريوهات المحتملة ، ستواصل أعداد الشباب ازديادها إلى أن تبلغ ذروتها خلال الأعوام المقبلة . وسيكون من المحتمل بالنسبة إلى البلدان التي تفي باحتياجات الشباب خلال هذه الفترة أن تكون أفضل بكثير من غيرها بحلول النصف الثاني من القرن ، حيث سيتوافر لها المزيد من السكان المتعلمين والأصحاء ، وسوف تتمتع بقوى عاملة أكثر إنتاجية ، وتنمو اقتصاداتها ، وتنخفض فيها معدلات الخصوبة . أما البلدان التي لن تعنى بأمور الشباب ، فقد تشهد ارتفاعاً في معدلات الخصوبة وتأوي نسبة عالية من الشباب والمعالين . وسيستمر تزايد الطلب على خدمات التعليم والصحة التي تعمل بالفعل بأكثر من طاقتها . وستظل اقتصادات البلدان أسيرة قوى عاملة قليلة المهارات تقوم بأنشطة منخفضة القيمة وتحقق معدلات نمو متدنية . وسيضاعف التمييز الجنساني من تعقيد هذه القضايا جميعها بالنسبة إلى النساء والمراهقات .

جيل في مواجهة العقبات

على الرغم من الشواهد التي تبين أن مزيداً من الحكومات تولي اهتماماً أكبر للشباب من خلال مبادرات السياسة العامة ، لايزال الشباب عموماً يواجهون الكثير من العقبات التي تحول دون انتقالهم المأمون إلى سن الرشد والانضمام إلى القوة العاملة . فهناك عشرات الملايين غير الملتحقين بالمدارس ، وحتى إن فعلوا فإنهم يفتقرون إلى أدنى المعايير الأساسية للتعلم . أما عن آفاق فرص العمل فهي قاتمة ، وليس هناك من وظائف متاحة ، وإن أتيحت فهي رديئة في نوعيتها ، وليس من شأنها سوى زيادة أزمة البطالة العالمية بين الشباب سوءًا . وهناك ما تصل نسبته إلى ٦٠ في المائة من الشباب في المناطق النامية لا يعملون وغير ملتحقين بالمدارس أو يعملون بصورة غير منتظمة .

وهناك أكثر من ٥٠٠ مليون شاب يكافحون من أجل العيش على أقل من دولارين في اليوم ، وهو مستوى من الفقر المدقع قد لا يجد الكثيرون سبيلاً إلى الخروج منه أبداً . وهناك فجوة رقمية آخذة في الاتساع تقصي الشباب في البلدان النامية بعيداً عن التكنولوجيات الأساسية لإدارة الاقتصادات الحديثة .

ومن خلال الإقصاء يستبعد الشباب من عملية اتخاذ القرارات بشأن أفضل السبل لتلبية احتياجاتهم . وعلى الرغم من ارتفاع معدلات تعرضهم للفقر ، على سبيل المثال ، فإنهم يستبعدون تماماً في بلدين

من كل ثلاثة بلدان من عملية إعداد الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وإعداد الخطط الإنمائية . ولا يزال التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان حلماً بعيد المنال بالنسبة إلى الملايين منهم ؛ وبالنسبة إلى كثيرين منهم تعد الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضدهم أمراً عادياً . وفي كل يوم ، تنضم ٣٩ ٠٠٠ فتاة دون سن ١٨ سنة إلى العرائس الطفلات .

ورغم الأهمية الحيوية للصحة الجنسية والإنجابية والحقوق الإنجابية لكي يحقق الشباب كامل إمكاناتهم ، فإنه لا سبيل أمامهم للحصول عليها لوجود ثغرات كبيرة في المعلومات والخدمات . والمراهقون على وجه الخصوص يجدون صعوبة في الحصول على وسائل منع الحمل ، واختبارات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ، وخدمات الإرشاد والرعاية .

وتعاقب القواعد الجنسانية الشابات بحرمانهن من الحصول على فرص متكافئة في التعليم والعمالة والرعاية الصحية ، وتجعلهن أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان . وبالنسبة إلى الفتيان ، فإن القواعد التي ترتبط بكونهم "رجالاً حقيقيين" يمكن أن تقود إلى سلوكيات مدمرة .

وقد تشكل الضغوط الاجتماعية عموماً عائقاً قوياً من خلال سلوكيات من قبيل تشجيع الشباب المتزوجين حديثاً على الإنجاب في أسرع وقت ممكن .

وفي معظم البلدان ، لا تزال هناك حاجة إلى مواءمة القوانين والسياسات واللوائح مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية بشأن حقوق الشباب – أو العمل على جعلها مواكبة لواقع حياتهم . وعلى سبيل المثال ، فإن هناك بلداناً كثيرة تمنع القاصرين من الحصول على وسائل منع الحمل .

العمل الآن من أجل تحقيق العائد الديمغرافي

قد تكون هذه العقبات معقدة ، غير أنه يمكن التغلب عليها جميعها . وجميع البلدان ، على اختلاف درجة نموها ، تتحمل المسؤولية عن دعم حقوق الشباب ومساعدتهم على بناء الأسس التي تقوم عليها حياتهم . ويشمل ذلك تزويدهم بالتعليم المناسب عالي النوعية ، وبنظم الرعاية الصحية الشاملة التي تشمل جميع جوانب الصحة الجنسية والإنجابية . والشباب يحتاجون إلى فرص كسب الرزق والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تمسهم . وبالنظر إلى أوجه عدم التكافؤ القائمة في جميع المجتمعات ، ينبغي بذل جهود خاصة للوصول إلى الفئات المهمشة على جبهات متعددة من قبيل السن والجنس والعرق .

ويتمثل الطريق القويم في القيام بهذه الاستثمارات من أجل الشباب . وهو أيضاً تصرف ذكي لأسباب عدة . فعلى سبيل المثال ، فإن الاستثمار في الشباب سيتيح للبلدان النامية أن تجني ثمار العائد الديمغرافي ، الأمر الذي يمكن أن يساعد على الحد من الفقر ورفع مستويات المعيشة .

وكثير من البلدان التي يشكل الشباب نسبة كبيرة في سكانها هي اليوم من أشد البلدان فقراً في العالم ، لكنها أيضاً قاب قوسين أو أدنى من تحول ديمغرافي يمكن أن يحقق لها عائداً . ويبدأ هذا التحول مع بداية حدوث انخفاض في معدلات الخصوبة والوفيات ، مما يؤدي إلى تقليل عدد المعالين . ويصبح هناك عدد أكبر ، بصورة تناسبية ، في القوة العاملة . ويتحقق العائد مع تحرير الموارد من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية ، وزيادة معدل الإنفاق بالنسبة للفرد الواحد على الخدمات عالية النوعية في الصحة والتعليم . وحينما يبدأ النمو الاقتصادي في الانطلاق ، تبدأ دائرة فضلى في التشكل مما يتيح التوسع بصورة مستمرة في القدرات والفرص .

وتحقيق أقصى استفادة من العائد الديمغرافي يعتمد اعتماداً شديداً على اتباع السياسات العامة المناسبة والأخذ بالخيارات والاستثمارات الملائمة قبل وأثناء فترة التحول الديمغرافي ، حينما ينتقل البلد من مرحلة ارتفاع معدلات الوفيات والخصوبة إلى المرحلة التي تنخفض فيها هذه المعدلات . وبالنظر إلى أن البلدان تواجه ظروفاً شديدة التباين ، فليست هناك وصفة تناسب الجميع . كما أن الكثير من الأمور في هذا الصدد تتوقف على المرحلة التي بلغها البلد المعني في مرحلة التحول .

وعلى وجه العموم ، فإنه بالنسبة إلى البلدان التي لم تبدأ بعد مرحلة التحول الديمغرافي ، ينبغي اتخاذ خطوات لخفض معدلات وفيات الأطفال بسبل من قبيل تحسين الأوضاع الصحية ، والمرافق الصحية ، وتوفير المياه النقية ، وبرامج تحصين الأطفال . وحينما تتحسن معدلات بقاء الأطفال ، تنخفض عادة معدلات الخصوبة حيث يقل شعور الآباء بضرورة الأسرة الكبيرة الحجم . وبالنسبة إلى البلدان التي تبدأ مرحلة التحول ، فمع انخفاض معدلات الوفيات واستمرار ارتفاع معدلات الخصوبة رغم ذلك ، يتعين القيام باستثمارات هامة تشمل الرعاية

الشباب والعائد الديمغرافي

العائد الديمغرافي هو نسبة النمو الاقتصادي التي يحتمل تحقيقها نتيجة للزيادة في أعداد البالغين سن العمل من مجمل السكان

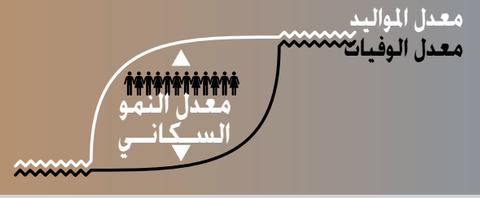

حينما يتحول بلد ما من مرحلة ارتفاع معدلات الوفيات والخصوبة إلى مرحلة انخفاض هذه المعدلات ، ينشأ جيل من الشباب في سن العمل يكون قادراً على دفع عجلة الاقتصاد قدماً

مرحلة ما قبل التحول

ارتفاع معدل الوفيات ارتفاع معدل الخصوبة

الاستثمارات الأساسية

تخفيض معدل وفيات الأطفال عن طريق

- تطعيم الأطفال
- الصحة الأولية
- المرافق الصحية
- مياه الشرب المأمونة

التحول المبكر

UNFPA

خفض معدل الوفيات ارتفاع معدل الخصوبة

الاستثمارات الأساسية

تمكين الفتيات ، وإتاحة الخيارات لهم عن طريق

- التعليم الثانوي
- التثقيف الجنسي الشامل
- إتاحة الحصول على معلومات وخدمات وإمدادات الصحة الجنسية والإنجابية ، بما في ذلك وسائل منع الحمل

التحول المتأخر

خفض معدل الوفيات خفض معدل الخصوبة

الاستثمارات الأساسية

من أجل تنشيط النمو الاقتصادي ، يجري التوسع في فرص العمالة أمام الشباب عن طريق

- إدارة الاقتصاد الكلي
- التجارة الحرة
- الحكم الرشيد
- تحسين أداء أسواق اليد العاملة والأسواق المالية

١ حينما ترتفع معدلات وفيات الأطفال ، فإن معدلات الخصوبة تميل أيضاً إلى الارتفاع ، مما يؤدي إلى هيكل عمري من صغار السن

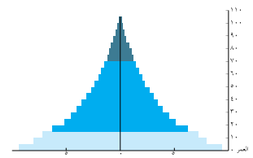

٢ حينما يبقى المزيد من الأطفال على قيد الحياة ، يفضل الآباء عدداً قليلاً من الأطفال ، ويحدث تحول في الهيكل العمري السكاني

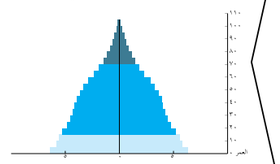

٣ يزداد حجم السكان في سن العمل في حين يتقلص حجم صغار السن المعالين

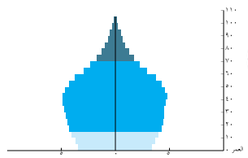

يتحقق العائد الديمغرافي حينما

ينعم الشباب بالصحة والتعليم ، ويكونون مجهزين للاستفادة من الفرص

وحينما يتاح المزيد من الموارد من أجل الاستثمارات المنتجة

وحينما يرتفع معدل الدخل الفردي وترتفع مستويات المعيشة

وحينما ينخفض معدل الفقر

UNFPA©

الصحية الجنسية والانجابية الشاملة ، وتمكين الشابات والمراهقات من خلال توفير أسباب الصحة والتعليم . وفي مراحل لاحقة ، ينبغي التركيز على تنشيط النمو الاقتصادي السريع والشامل ، وضمان فرص الحصول على الوظائف والقروض والخدمات المالية وغير ذلك من لبنات البناء الاقتصادي . وقد يشهد بلد وحيد مراحل متباينة من التحول الديمغرافي – عبر سيناريوهات جد مختلفة في المناطق الريفية والحضرية على السواء ، على سبيل المثال – مما يؤكد على أهمية المواءمة الدقيقة بين السياسات والاستثمارات .

وقدمت دراسة استقصائية أجريت في عام ٢٠١٣ للحالة في ١٧٦ من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة و سبعة من الأقاليم والمناطق صورة فريدة للبلدان وعملية التحول الديمغرافي . فقد وجدت ، على سبيل المثال ، أن البلدان التي تمر بمراحل مبكرة من التحول تتعامل بصورة جيدة عموماً مع السياسات ذات الأهمية بالنسبة لهذه المرحلة ، وبخاصة فيما يتعلق بتمكين النساء والفتيات . إلا أنها أيضاً تولي اهتماماً لتوفير فرص العمالة للشباب حتى قبل أن تتطور قدراتهم الأساسية بصورة كاملة . فتوافر الوظائف قد لا يعني كثيراً بالنسبة إلى الشباب الذين لم يكملوا تعليمهم بعد أو الذين يعانون من ضعف الصحة .

وأكدت الدراسة الاستقصائية إحراز تقدم على مستويات عدة ، بما في ذلك وضع المراهقين في صدر قوائم الأولويات المتعلقة بالسياسات ، ما يشكل خطوة بالغة الأهمية نحو زيادة إبراز هذه الفئة التي طال إهمالها . ومع ذلك ، فإن الإنجازات لا تزال متخلفة عن الالتزامات . فكثير من السياسات والاستراتيجيات تعاني من نقص التمويل أو عدم التنفيذ . والوعود وحدها لن تكون كافية من أجل الشباب – أو لتحقيق الاستفادة الكاملة من العائد الديمغرافي .

جعل مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥ مهمة للشباب

تتيح خطة التنمية العالمية المستدامة التي ستخلف الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥ وما بعده فرصة لتضييق هوة التنفيذ ولاتباع أهداف طموحة ستعجل بتحقيق المزيد من الرفاهية في جميع البلدان . ومن الضروري جعل احتياجات الشباب وطموحاتهم وإمكاناتهم في صلب هذه الأهداف ، وكذلك في صلب جميع الإجراءات الدولية والوطنية الرامية إلى بلوغها على مدى الخمسة عشر عاماً المقبلة .

لقد اتفق المجتمع الدولي بالفعل على أن الأساس الذي تقوم عليه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتمثل في احترام حقوق الإنسان ، والمساواة ، والاستدامة . ولا سبيل إلى تحقيق هذه المبادئ بدون الشباب . وعلى وجه الخصوص ، فإنه من الضروري أن تكون شواغلهم جزءًا لا يتجزأ من أي أهداف تتعلق بالقضاء على الفقر ؛ وتحقيق السلامة الصحية بجميع جوانبها ؛ وتوفير التعليم عالي النوعية ووثيق الصلة بالموضوع ؛ وتوفير الوظائف اللائقة وسبل كسب العيش الكريمة . ويجب أن تكون المساواة بين الجنسين ، وتمكين النساء والفتيات ، في صدارة جميع الأهداف .

وفي عام ٢٠٣٠ ، وهو العام المستهدف لتحقيق الجيل التالي من أهداف التنمية المستدامة ، سيبلغ شاب واحد من أصل كل ١٠ شبان يعيشون في عام ٢٠١٥ سن الخامسة والعشرين . وسيكون مستقبل هؤلاء الشباب أكثر إشراقاً في ظل الحكومات ذات الرؤى الطموحة التي تُعمل الحقوق ، وتلبي الوعود ، وتحقق كامل الإمكانات لشبابها .

للحصول على المزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بـ:
صندوق الأمم المتحدة للسكان
شعبة المعلومات والعلاقات الخارجية
فرع وسائط الإعلام والاتصالات
605 Third Avenue
6th Floor
New York, NY 10158
هاتف: ٤٩٩٢-٢٩٧ ٢١٢ ١+
بريد إلكتروني: kollodge@unfpa.org

سيتاح التقرير بالكامل ، باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية ، إلى جانب التحقيقات وصور الفيديو والصور الفوتوغرافية وغير ذلك من موارد المعلومات للصحفيين ، على الإنترنت على العنوان: www.unfpa.org.

مطبوع على ورق معاد تدويره.